

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/CONF.191/IPC/16  
19 December 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم

المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

الدورة الثانية

نيويورك، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١

تقرير الفريق الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ  
برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

## المحتويات

### الصفحة

٤	تصدير للسيد روبيتر ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد .....
٥	أولاً - مقدمة .....
٥	ثانياً - استعراض التقدم .....
٩	ثالثاً - أداء أقل البلدان نمواً .....
	أثر برنامج العمل مسألة الحكم السديد تحديات العولمة
١١	رابعاً - استعراض تدابير الدعم الدولية .....
	تدفقات رؤوس الأموال المساعدة الإنمائية الرسمية الديون وتدابير التخفيف من عبء الديون التجارة
١٧	خامساً - التحديات أمام أقل البلدان نمواً .....
	اكتساب سيطرة على السياسة العامة تنويع الانتاج والصادرات تحسين الإدارة تعزيز رأس المال البشري التصدي للصدمات

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

سادسا - الاستجابات الدولية ..... ٢٣

تدفقات رؤوس الأموال

المساعدة الإنمائية الرسمية

تخفيف عبء الديون

التجارة

سابعا - الخطوات الأخرى..... ٢٧

### المرفقات

الأول - أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني باستعراض برنامج العمل للتسعينات

لصالح أقل البلدان نموا ..... ٢٩

الثاني - الاختصاصات ..... ٣١

الثالث - الزيارات الميدانية ..... ٣٥

## تصدير

لقد أنشأت الفريق الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً بصفتي الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. ويرد في مرفق هذا التقرير تكوين الفريق واختصاصاته.

وبالإضافة إلى استعراض ما كتب في الموضوع، بما في ذلك تقارير أقل البلدان نمواً السنوية التي ينشرها الأونكتاد وغير ذلك من المواد ذات الصلة، قام أعضاء الفريق بزيارة عدد من أقل البلدان نمواً وأفادوا من وجهات النظر التي أعربت عنها أقل البلدان نمواً وأعرب عنها شركاؤها في التنمية خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠. ودعي أعضاء الفريق أيضاً إلى حضور الاجتماع الوزاري العاشر لأقل البلدان نمواً، الذي عقد بنيويورك في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ودعي رئيس الفريق إلى التوجه إلى اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية بخصوص الاستنتاجات الأولية للفريق. وعقد هذا الأخير اجتماعين لاحقين في نيويورك وجنيف، وكانت الغاية من الاجتماع الأخير إضفاء الصيغة النهائية على التقرير.

وأصبح واضحاً للفريق أنه على الرغم من مرور ثلاثة عقود من العمل الدولي لصالح أقل البلدان نمواً وعلى الرغم من جهود أقل البلدان نمواً نفسها، فإن بداية الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها أغلبية هذه البلدان واستمرار تهميشها تفرض نفسها. وهكذا استعصت التنمية على عدد كبير من أقل البلدان نمواً. وتكمن أسباب ذلك في عوامل داخلية وأخرى خارجية في آن واحد، وكذلك في أوجه قصور الآليات المنشأة لتنفيذ البرامج المتفق عليها. ويحاول تقرير الفريق تحديد هذه العوامل واستخلاص الدروس التي من شأنها أن تكون وجيهة لتأمين نجاح تنفيذ برنامج العمل الجديد.

وأعرب هنا عن عميق امتناني لأعضاء الفريق الرفيع المستوى لقبول وضع معارفهم وخبراتهم الكبيرة تحت تصرف الأمم المتحدة. وإني لوائق من أن هذا التقرير سيساهم إلى حد كبير في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ما هو أهم من ذلك، أنه سيساعد أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية على تحسين تنفيذ برنامج العمل الجديد.

روبينز ريكوبيرو

الأمين العام للأونكتاد

## أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ (A/Res/52/187) عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، على مستوى رفيع، في عام ٢٠٠١. ومن المقرر الآن عقد المؤتمر في أيار/مايو ٢٠٠١، وتشمل ولاية المؤتمر المجالات التالية:

١' تقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري؛

٢' استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، ولا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار، والتجارة؛

٣' النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي.

٢ - وقصد إعطاء منظور مستقل لمؤتمر بروكسل، تقرر عقد اجتماع فريق خبراء رفيع المستوى. واختصاصات الفريق، التي تشير بالأساس إلى البندين '١' و'٢' أعلاه، وتركيبه الفريق، ترد في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير.

٣ - ولقد قيدت عمل الفريق بشكل خطير قلة الوقت المتاح. وتفاعل بعض الأعضاء مع أمانة الأونكتاد بجنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ونيويورك في تموز/يوليه. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، عقد اجتماع كامل للفريق في نيويورك واجتماع ثانٍ وأخير في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بجنيف. وقام البعض من أعضاء الفريق بزيارات ميدانية فردية إلى بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً (انظر المرفق الثالث).

## ثانياً - استعراض التقدم

٤ - في الثمانينات، كان ٤٨ بلداً مصنفاً في فئة أقل البلدان نمواً، ولم يستطع إلا بلد واحد هو بوتسوانا الخروج تدريجياً من هذه المجموعة. وفي عام ٢٠٠٠ يرتقب أن يخرج من المجموعة تدريجياً بلد واحد وأن يضاف إلى القائمة بلد جديد. وتشير استنتاجات الفريق إلى أن الكساد في أقل البلدان نمواً قد كان إلى حد كبير السبب في عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الأهلية، وانعدام الحكم السديد، والتعصب، وسوء إدارة الاقتصاد. وخلص الفريق أيضاً إلى أن المجتمع الدولي قد كان إلى حد بعيد، وبشكل أخص في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، أقل دعماً لأقل البلدان نمواً مما كان متوقعاً في برنامج العمل للتسعينات.

٥- وخلال التسعينات بدت التنمية مستعصية على عدد كبير من أقل البلدان نموا، إذ هبطت اقتصاداتها، وتدهورت أوضاعها الاجتماعية، وظلت مجموعة من البلدان مهمشة أكثر من غيرها من صلب الاقتصاد العالمي. وعانى العديد من أقل البلدان نموا من الهبوط المؤسسي، وانحيار الدولة، والصراعات الداخلية. ونقدم في الجدولين ١ و ٢ من التذييل مجموعة بيانات توضح مدى بعد معظم أقل البلدان نموا عن تحقيق درجة التحول الهيكلي اللازمة في اقتصاداتها، بما يسمح لها في نهاية الأمر بالخروج من صفوف أقل البلدان نموا. وفي الواقع فإن حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي وفي القوة العاملة في العديد من أقل البلدان نموا لم تتغير صراحة أو هبطت في واقع الأمر. ويظل معظم أقل البلدان نموا مقيدا بتصدير سلعة أولية أو سلعتين أو بنشاط أو نشاطين في مجال الخدمات. ولما كانت لهذه البلدان قدرة ضعيفة على تعبئة الموارد المحلية فقد ظل اعتمادها على تدفقات الموارد من الخارج، ولا سيما في شكل مساعدة إنمائية رسمية، مرتفعا؛ ولا تزال موازين الاقتصاد الكلي هشّة، وما زالت الميزانيات وموازن المدفوعات تشكو من عجز، ولا تشهد إلا تحسنا طفيفا إن هي شهدت أي تحسن على الإطلاق. والمجال الوحيد الذي سجلت فيه بعض المكاسب الإيجابية خلال التسعينات كان التخفيف من حدة التضخم. غير أن الفريق يرى أن ذلك يعكس، في البعض من أقل البلدان نموا، قلة حيوية اقتصاداتها بقدر ما يعكس التحسن في إدارتها النقدية.

الجدول ١				
مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية (الثمانينات والتسعينات)				
(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
نسب التفاوت بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (٢) كنسبة مئوية من (٣)	بلدان نامية أخرى	أقل البلدان نمواً	السنة/الفترة	ألف- المؤشرات الاقتصادية
٢٧,٩٩	٢ ٥٨٧	٧٢٤	١٩٨٠	الناتج القومي الإجمالي للفرد (بقيمة الدولارات الجارية)
٢٨,٩١	٤ ٠٧٨	١ ١٧٩	١٩٩٠	
٢٩,٢١	٤ ٥٩٨	١ ٣٤٣	١٩٩٧	
٢٢٨,١٣	٣٢	٧٣	١٩٩٠	حصة اليد العاملة في الزراعة
٢٠٠,٠٠	١٧	٣٤	١٩٩٧	حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
١٠٨,٤٢	٧٩,٦	٨٦,٣	١٩٨٠	حصة السلع الأولية في إجمالي الصادرات
٢١٥,٩٩	٣١,٩	٦٨,٩	١٩٩٧	
١٤٠,٢١	٠,٣٨	٠,٥٣	١٩٩٨	مؤشر تركيز الصادرات
١٥١,٤٩	١٣,٤	٢٠,٣	١٩٩٧-١٩٨٠	مؤشر عدم استقرار الصادرات
				استهلاك الطاقة
١٢,٦٠	٥٠,٨	٦٤	١٩٨٠	- الفحم والنفط والغاز والكهرباء
٧,٦٨	٨٩٨	٦٩	١٩٩٦	
١٦٩,٦٠	١٢٥	٢١٢	١٩٨٠	- الوقود والخشب والفحم النباتي
١٥٥,٥٦	١٣٥	٢١٠	١٩٩٦	
				باء- المؤشرات الاجتماعية
١٠٤,٣٥	٢,٣	٢,٤	١٩٧٠-١٩٦٠	نمو السكان السنوي
١٥٢,٩٤	١,٧	٢,٦	١٩٩٧-١٩٩٠	
١١١,١١	٠,٨١	٠,٩	١٩٧٥	نسبة الإعالة العمرية (نسبة الإعالة إلى عدد السكان في سن العمل)
١٣٧,٣١	٠,٦٧	٠,٩٢	١٩٩٧	
٢١,٦٦	٦٥	١٤,٠٨	١٩٩٧	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠)
٧٩,٠٣	٦٢	٤٩	١٩٩٥-١٩٩٠	متوسط العمر المرتقب عند الولادة (بالأعوام)
٢٢,٩٢	٤,٨	١,١	١٩٩٠	أسرة المستشفيات لكل ١٠٠٠ ساكن
٦,٢٥	١,٦	٠,١	١٩٩٠	الأطباء (لكل ١٠٠٠ شخص)
٦٠,٠٧	٨١,٤	٤٨,٩	١٩٩٥	معدل محو الأمية لدى الكبار (في سن ١٥ عاماً فما فوق)
				الالتحاق بالمدارس
٧٢,٠٠	١٠٠	٧٢	١٩٩٥	التعليم الابتدائي (النسبة المئوية من الإجمالي)
٢٤,٦٢	٦٥	١٦	١٩٩٥	التعليم الثانوي (النسبة المئوية من الإجمالي)
٩,٠٤	١٧,٧	١,٦	١٩٩٥	التعليم العالي (النسبة المئوية من الإجمالي)
				الهياكل الأساسية
٥,٤٣	٩٤	٥,١	١٩٩٧	خطوط الهاتف الرئيسية (لكل ١٠٠٠ ساكن)
٢٠٠,٠٠	٠,٠٥	٠,١	١٩٩٧	متوسط تكلفة الهاتف للخطوط الداخلية (بدولارات الولايات المتحدة لكل ثلاث دقائق)

المصدر: أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٩٩، الأمم المتحدة.

الجدول ٢							
مسارات التغير في أقل البلدان نمواً (١٩٨٠-١٩٩٧)							
عدد أقل البلدان نمواً					السنة	إجمالي عدد أقل البلدان نمواً: ٤٨ بلداً	
٥	٤	٣	٢	١			
<b>ألف - مؤشرات الاقتصاد الكلي</b>							
٦	صفر	٥	٢٢	١٥	١٩٩٧-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٩٠	١ - منه سطر معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (النسبة المئوية)
٤	١	٢	٢٦	١٥	١٩٩٧-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٩٠	٢ - معدل نمو الإنتاج الزراعي للفرد (بالنسبة المئوية)
٣	صفر	٩	٢٥	١١	١٩٩٧-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٩٠	٣ - معدل نمو إنتاج الغذاء للفرد (بالنسبة المئوية)
١٩	١	١	١٧	١٠	١٩٩٧-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٩٠	٤ - متوسط معدل النمو السنوي (النسبة المئوية) لقطاع التصنيع
	٥	٥	٢٣	١٥	١٩٩٧-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٩٠	٥ - متوسط معدل نمو السكان السنوي (النسبة المئوية)
١٧	صفر	٤	١١	١٦	١٩٩٨-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٨٠	٦ - متوسط معدل النمو السنوي (النسبة المئوية) للاستثمار
٦	٧	٢	١٦	١٧	١٩٩٧	١٩٨٠	٧ - حصة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي
٢٧		٤	١٣	٤	١٩٩٦-١٩٩١	١٩٩٠-١٩٨١	٨ - رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
<b>باء - مؤشرات التنمية البشرية</b>							
	٢	٤	٣٢	١٠	١٩٩٧	١٩٨٥-١٩٩٠	١ - معدلات وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)
٢	٣	٥	١٣	٢٥	١٩٩٥-١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٩٠	٢ - متوسط العمر المرتقب عند الولادة (الأعوام)
٤	٥	٤	١٧	١٨	١٩٩٧	١٩٨٠	٣ - إجمالي توريد الغذاء (السعرات الحرارية للفرد في اليوم الواحد)
٥	١	٢	١٠	٣٠	١٩٩٧	١٩٨٠	٤ - النسبة المئوية من السكان الذين يتمتعون بالمرافق الصحية في المناطق الحضرية
١٥	١	٣	٧	٢٢	١٩٩٧	١٩٨٠	٥ - النسبة المئوية من السكان الذين يتمتعون بالمرافق الصحية في المناطق الريفية
٧		٥	١٧	١٩	١٩٩٦	١٩٨٠	٦ - النسبة الاجمالية للاتحاق بالمدارس (النسبة المئوية من فئة العمر ذات الصلة) بالنسبة للتعليم الابتدائي
٧		٦	١٤	٢١	١٩٩٦	١٩٨٠	٧ - نسبة التحاق الاناث بالمدارس (النسبة المئوية من فئة العمر ذات الصلة) بالنسبة للتعليم الابتدائي
٧		١٤	٧	٢٠	١٩٩٦	١٩٨٠	٨ - النسبة الاجمالية للاتحاق بالمدارس (النسبة المئوية من فئة العمر ذات الصلة) بالنسبة للتعليم الثانوي
٧	١	١١	٥	٢٤	١٩٩٦	١٩٨٠	٩ - نسبة التحاق الاناث بالمدارس (النسبة المئوية من فئة العمر ذات الصلة) بالنسبة للتعليم الثانوي
<b>جيم - الهياكل الأساسية</b>							
١٣	١	٥	١١	١٨	١٩٩٦	١٩٨٠	١ - الهاتف
٣	١	٣	٢١	٢٠	١٩٩٦	١٩٨٠	٢ - الفحم والنفط والغاز والكهرباء (استهلاك الفرد)
٩	٢	٧	٢١	٩	١٩٩٦	١٩٨٠	٣ - حطب الوقود، والفحم الباقى، ونقل قصب السكر (استهلاك الفرد)
٣	٤	٥	٢٥	١١	١٩٩٦	١٩٨٠	٤ - قدرات الطاقة الكهربائية بعد التركيب
<b>دال - الاتجاهات الاقتصادية الخارجية</b>							
١		٢	١٤	٣١	١٩٩٧	١٩٨٥	١ - إجمالي التدفقات المالية
	٣	٦	١٠	٢٩	١٩٩٧	١٩٨٥	٢ - المساعدة الإنمائية الرسمية
١	٣	٣	١٢	٢٩	١٩٩٧-١٩٩٠	١٩٨٩-١٩٨٠	٣ - المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد
٧		٣	١٦	٢٢	١٩٩٧	١٩٨٥	٤ - نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)
٦	١		٣٧	٤	١٩٩٧	١٩٨٥	٥ - نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (النسبة المئوية)
<b>الهـ</b>							
							١ : تدل المؤشرات على تحسن في التسعينات مقارنة مع الثمانينات
							٢ : تدل المؤشرات على تدهور في التسعينات مقارنة مع الثمانينات
							٣ : تبدأ المؤشرات على بعض التحسن في التسعينات مقارنة مع الثمانينات مع تسجلاً مسارات الأداء أظهرت تدهور مستمر بين الثمانينات والتسعينات
							٤ : لم يسجل أى تغيير
							٥ : البيانات عن كل من الثمانينات والتسعينات غير متاحة

المصدر: أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٩٩، الأمم المتحدة.



٦- فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، سجل تقدم في البعض من أقل البلدان نموا. غير أن معدل نمو السكان والنسبة الناتجة عن ذلك لسن الإعالة قد ارتفع في الواقع في العديد من أقل البلدان نموا، كما ارتفعت معدلات وفيات الرضع، فيما هبط في الواقع متوسط العمر المرتقب عند الولادة، وربما كان ذلك إلى حد كبير نتيجة الاضطرابات الأهلية والآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وكانت جميع هذه المؤشرات مؤشرات كان يتوقع أن تسجل تحسناً راسخة خلال تنفيذ برنامج العمل للتسعينات.

٧- وقد أبرز برنامج العمل للتسعينات عددا من المبادئ التي من المفروض أن تشكل أساس العمل لأقل البلدان نموا ولشركائها في التنمية. وتستلزم هذه المبادئ قبول شراكة تعتمد على أعمال متبادلة التعزيز، تعكس فيها مساهمة كل شريك من الشركاء في التنمية قدراته ووزنه في الاقتصاد العالمي. وقد سجلت خلال عقد التسعينات أوجه قصور من جانب كل من أقل البلدان نموا أنفسها وشركائها في التنمية في مواجهة تحديات تنمية أقل البلدان نموا بفاعلية.

### ثالثا - أداء أقل البلدان نموا

#### أثر برنامج العمل

٨- في التطبيق العملي، لم تقم فعليا إلا قلة قليلة من أقل البلدان نموا، بإدراج أهداف برنامج العمل كليا في خطط تنميتها الوطنية. ونتيجة لذلك لم يؤثر برنامج العمل إلا بشكل هامشي في مشاعر واضعي السياسات الوطنية وقد غلبت عليه هيمنة المانحين الرئيسيين للمعونة. وقد كان لاستراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية تأثير هام على أولويات التنمية. وبرنامج استراتيجية التخفيف من حدة الفقر، الذي يجري تصميمه في عدد من أقل البلدان نموا، قد ظهر بوصفه وثيقة الخيار الاستراتيجية لتوجيه التنمية في أقل البلدان نموا. والغرض من برنامج استراتيجية التخفيف من حدة الفقر، شأنه شأن برنامج العمل نفسه، هو أن يدرج في خطط التنمية الوطنية. ولكي ينجح ذلك لا بد من تفادي أخطاء الماضي، كيما يدمج برنامج الاستراتيجية والخطة الوطنية وبرنامج العمل في وثيقة واحدة. ومع شدة الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية فإن النتيجة هي أن برنامج العمل كدليل مستقل للعمل قد تغلب عليه أولويات التنمية التي يدعمها المانحون، وكذلك الأولويات المحددة في الخطة الوطنية. وفي الواقع القائم في مجالي صنع السياسات وتحديد أولويات التنمية لأقل البلدان نموا، من الصعب قياس مستوى الالتزام ببرنامج العمل، والأنجاز الفعلي لأهدافه، وقدرته على إعادة توجيه التنمية. غير أن الفريق يرى أن المشوار ما زال طويلا أمام معظم أقل البلدان نموا قبل أن يتسنى لها التحكم بقدر أكبر في جدول أعمالها الاقتصادي. ونظرا للأهمية المستمرة للمساعدة الإنمائية الرسمية في حفز التنمية في أقل البلدان نموا، يحث الفريق المانحين الثنائيين

والمتعددي الأطراف على إيجاد السبل - من خلال الحوار مع البلدان المتلقية - لتأكيد أنه على أقل البلدان نمواً أن تحدد أولوياتها من خلال خططها الإنمائية.

#### مسألة الحكم السديد

٩- لقد تعرض عدد من أقل البلدان نمواً لأزمة حكم. وقد تجلّى ذلك من خلال مركز بعض الأنظمة والتمثيل الضعيف، وقلة المساءلة والشفافية في دور الحكومة، والمشاركة غير الكافية لأصحاب المصالح في عملية صنع السياسات. ونتيجة ضعف الحكم تجلّت بوضوح في استمرار الفقر، والفساد، والسياسات السيئة التصميم التي تفتقر للدعم المحلي، وضعف تنفيذ السياسات، وتآكل المعايير في النظام الإداري، وتراكم الخلافات السياسية والاجتماعية داخل هذه البلدان.

١٠- والسياسات والممارسات الاستيعادية قد زادت أزمة الحكم في أقل البلدان نمواً تفاقمًا. فأجزاء كبيرة من سكان أقل البلدان نمواً تستبعد من المشاركة الكاملة في التنمية الاقتصادية بسبب عدم ملاءمة التنمية البشرية وقلة التحكم في الأصول المنتجة. وهذا الحرمان يخفض قدرتها على المشاركة كلياً في السوق كمنتج ومستهلك في آن واحد. ومن هذا المنظور، فإن الفقر وانخفاض مستويات التنمية البشرية ليسا مجرد خاصيتين مميزتين لأقل البلدان نمواً وإنما هما أيضاً عاملان حاسمان في إدامة مركز بلد ما كبلد من أقل البلدان نمواً.

١١- وعند التركيز على تصريف الشؤون العامة، لا بد من مراعاة أنه توجد، في مجموعة أقل البلدان نمواً، اختلافات واسعة في نوعية الحكم وأثره على التنمية. وقد حسنت بلدان من أقل البلدان نمواً حكمها، وتجلّى ذلك بوضوح في التحسينات التي سجلت في أداء نموها. غير أن الفريق يعتقد أن جدول أعمال ذا مغزى للتغيير لا بد أن يعترف الآن بأهمية أهمية الحكم السديد وإدراج ذلك على أنه أساسي في عملية التنمية والتغيير الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ولا بد لجدول أعمال كهذا أن ينص على دور نشط من جانب المجتمع المدني. ولو أنه لم يسجل، في أفضل الأحوال، إلا تقدم محدود في التسعينات في هذه المجالات، إلا أنه لا غرابة في أن يكون أثر برنامج العمل (أو خطة العمل نفسها، إلى جانب عملية الإصلاح) متواضعا، وأن تكون تدفقات رؤوس الأموال الخاصة قد كبحت، وأن تكون فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية قد ضعفت.

#### تحديات العولمة

١٢- ما زال عدد من أقل البلدان نمواً مستبعداً إلى حد كبير من منافع عملية العولمة. وفي البعض منها فعلاً ضعفت تدريجياً قدرات الإنتاج القائمة؛ فيما واجهت بعض البلدان الأخرى هبوطاً طويلاً الأجل في الطلب على صادراتها الرئيسية. كما أن الصناعات التي أقيمت لخدمة الأسواق المحلية قد قضى عليها نتيجة تزايد المنافسة الحادة من جانب الواردات في ظل نظام تجاري أكثر تحرراً. وأقل البلدان نمواً التي انتقلت إلى الطرف الأسفل لعملية

التصنيع، محتمية بالحصص والترتيبات التجارية التفضيلية، سوف تصبح في العقد المقبل، معرضة لرياح المنافسة العاتية المتأتية من الاقتصادات الأكثر تقدما، عندما يصبح النظام التجاري أكثر انفتاحا. والتحدي الذي تواجهه الآن يتمثل في زيادة قدرتها على المنافسة من خلال تنويع منتجاتها، وكذلك عن طريق الارتقاء في سلم سلسلة القيمة المضافة.

١٣- وتفتقر جميع أقل البلدان نموا عمليا للهياكل الأساسية الملائمة لإدامة صناعات قادرة على المنافسة. والنقل غير متطور بما فيه الكفاية، وبشكل خاص بالنسبة للبلدان غير الساحلية. والقدرة في مجالي الطاقة والمياه غير كافية وغير منتظمة، وتظل الاتصالات السلكية واللاسلكية في نفس الوقت غير كافية وبدائية من الناحية التكنولوجية؛ وجميع هذه الأمور مكلفة من الناحية التنافسية. وفي هذه الظروف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الكافي لم يتدفق إلى أقل البلدان نموا لسد ثغرة المؤسسات المحلية.

### رابعا - استعراض تدابير الدعم الدولية

١٤- لقد وضع برنامج العمل للتسعينات (شأنه شأن سلفه برنامج العمل للثمانينات) قدرا كبيرا من التأكيد على دور تدابير الدعم الدولية لتغيير أوضاع أقل البلدان نموا. وركز الفريق في استعراضه على مسائل رأس المال والدين والتجارة.

#### تدفقات رؤوس الأموال

١٥- انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الصافية طويلة الأجل إلى أقل البلدان نموا ككل بقرابة ٢٥ في المائة بالقيمة الاسمية منذ عام ١٩٩٠، وذلك إلى حد كبير نتيجة لانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وما انفكت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى أقل البلدان نموا تتزايد، وإن كان ذلك بمستوى منخفض جدا وبتركز جغرافي وقطاعي قوي. ورأس المال الخاص هو عموما جزء صغير من تدفقات رؤوس الأموال الاجمالية. وحتى في أقل البلدان نموا التي ظلت فيها تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تتزايد، عجزت هذه التدفقات عن التعويض عن الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتمثل شكل هام من أشكال زيادة واردات رؤوس الأموال في تحويلات العاملين من أقل البلدان نموا الذين يعيشون في بلدن أخرى.

#### المساعدة الإنمائية الرسمية

١٦- لقد انخفضت تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نموا، كحصة من الناتج المحلي الاجمالي للمانحين، إلى قرابة النصف في التسعينات لتتزل إلى نسبة متدنية قدرها ٠,٠٥ في المائة. وفي ذلك تناقض مثير للاهتمام مع الالتزامات العامة والمحددة التي تعهد بها المجتمع الدولي فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية في مؤتمر باريس في عام ١٩٩٠

(الفقرات من ٢٠ إلى ٢٤ من برنامج العمل). وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتجاه التزولي في التسعينات مفرع. فقد كانت المدفوعات من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨، في المتوسط، أقل مما كانت عليه في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بنسبة ٢٢ في المائة.

١٧- وكانت الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وكان الأداء الفعلي في التسعينات، كالاتي:

• "يجب أن يكون الدعم المالي الخارجي لتكميل الجهود المحلية والسياسات الملائمة في نفس الوقت كافياً من حيث الحجم وفعالاً من حيث التوزيع بحسب الاحتياجات والأولويات الإنمائية لفرادى أقل البلدان نمواً. ويجب أن تتحقق زيادة ملحوظة وكبيرة في المستوى الإجمالي للدعم الخارجي". أما السجلات فتشير إلى أن إجمالي المساعدة الإنمائية والرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً هبطت بالقيمة الإسمية بدولارات الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨ بما يزيد على ٢٥ في المائة.

• "يتعهد المجتمع الدولي، وبشكل خاص البلدان المتقدمة، جماعياً، بتحقيق هذه الزيادة. وعلى جميع المانحين المساهمة في ذلك". وتشير السجلات إلى أن بلدين فقط، هما آيرلندا ولكسمبرغ، التزما فعلاً بزيادة ملحوظة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً كنسبة من ناتجها القومي الإجمالي، أما البلدان الأخرى فقد خفضت جميعها مساهماتها لأقل البلدان نمواً (باستثناء نيوزيلندا).

• "بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى تدفق للموارد التساهلية يتناسب مع الزيادة المطلوب أعلاه الالتزام بها، ستسعى البلدان المانحة إلى تنفيذ ما يلي:

(أ) "البلدان المانحة التي تقدم أكثر من ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً: تظل هذه البلدان المانحة تفعل ذلك وتزيد ما تبذله من جهود". وفي التسعينات، خفضت جميع البلدان الخمسة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية المدرجة في هذه الفئة (الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وهولندا) مساهماتها بشكل كبير جداً، وقد خفضت في إحدى الحالات (فنلندا) إلى نسبة متدنية تقل بكثير عن النسبة المحددة كهدف (نسبة ٠,٠٨ في المائة فقط من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٨).

(ب) "البلدان المانحة الأخرى التي وفّت بالنسبة المحددة كهدف وهي ٠,١٥ في المائة: تتعهد هذه البلدان ببلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠"؛ وفي التسعينات (حتى عام ١٩٩٨)، لم يف أي بلد من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الثلاثة المدرجة في هذه الفئة (وهي فرنسا وبلجيكا والبرتغال) بهذا الالتزام؛ وفي الواقع خفضت هذه البلدان، كمجموعة، مساهماتها كحصة من ناتجها القومي الإجمالي إلى نصف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

(ج) "جميع البلدان المانحة الأخرى التي تعهدت بتحقيق نسبة ٠,١٥ في المائة المحددة كهدف: تعيد هذه البلدان تأكيد التزامها وتعهد إما بتحقيق النسبة المحددة كهدف في غضون الأعوام الخمسة المقبلة أو ببذل قصارى جهودها لتعجيل مساعيها لتحقيق هذا الهدف". ولم يحقق أي بلد من البلدان في هذه الفئة نسبة ٠,١٥ في المائة المحددة كهدف، وذلك حتى بحلول عام ١٩٩٨. وعلى عكس ذلك، خفضت جميع هذه البلدان تقريبا مساهماتها إلى حد كبير.

(د) "البلدان المانحة الأخرى، خلال فترة برنامج العمل: بذل قصارى الجهود فرديا لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا لغرض زيادة مساعدتها بشكل جماعي إلى أقل البلدان نموا زيادة كبيرة". وفي الواقع كانت النتيجة انخفاض ملحوظا في المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا والمتأتية من هذه البلدان.

• ويجب أن توفر هذه الجهود مع الدعم المالي الخارجي الملائم اللازم لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. ومساعدة أقل البلدان نموا على الوفاء باحتياجاتها من رؤوس الأموال الخارجية من أجل تعجيل النمو والتنمية". وفي الواقع لم يقدم إلا دعم مالي أقل بكثير من أن يكون كافيا.

١٨ - ويلاحظ الفريق أن تكون المساعدة المالية الرسمية قد تغير أيضا بشكل ملحوظ في التسعينات: فلقد كانت هناك زيادة كبيرة في النسبة المخصصة للهياكل الأساسية الاجتماعية وسجل انخفاض معادل لذلك في الهياكل الأساسية للقطاع الاقتصادي والإنتاجي. وارتفع عنصر الهبة كنسبة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك أساسا في حالات المانحين الثنائيين وفي شكل إعفاء من الدين ومعونة طارئة.

١٩ - ولم تتح الفرصة للفريق ليستكشف مباشرة مع مجموعة واسعة من المانحين السبب الذي من أجله تم التنكر بشكل مدهش للتفاهم الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٠ والرامي إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة لأفقر البلدان زيادة كبيرة. وفي بعض البلدان المانحة هناك نوع من الكلل من تقديم المعونة؛ كما أن مديري المعونة واعون كل الوعي بصعوبات التنفيذ، ومشاكل الاستدامة، إلخ... وبالإضافة إلى ذلك ظهرت أولويات جديدة للدعم المالي من المانحين بشكل ملح في التسعينات، منها على سبيل المثال الاحتياجات الناشئة عن حالات الأزمات الإنسانية وفي مجال إعادة بناء الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي مجتمع المانحين، فتر الاهتمام بالحاجة إلى الدعم المالي لمساعدة أفقر البلدان. ولا توجد إلا أدلة ضئيلة في البلدان المانحة، إما فرديا في رؤوس أموالها أو جماعيا في لجنة المساعدة الإنمائية، تبرهن على أن التفاهم الذي تم التوصل إليه في برنامج العمل للتسعينات لتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية لتشمل أقل البلدان نموا قد انعكس في عملياتها لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية. ووثيقة

برنامج العمل نفسها هي في أحسن الأحوال على الرف - ونادرا ما يرجع إليها في العواصم أو في المداولات في لجنة المساعدة الإنمائية.

٢٠- وخلاصة القول إذن هي ان استعراض الفريق يبين أن عمليتي الاستثمار والميزانية في اقتصادات أقل البلدان نموا يهيمن عليها التمويل الخارجي وليس الموارد المولدة محليا. وكل من حجم هذه الموارد وتوزيعها يؤثر عليهما عدد وافر ومتنوع من مآخي المعونة. ومجتمع المانحين الذي تواجهه أدلة متكررة على غياب النجاح وقلة الفعالية في استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، أصبح مصرا بشكل متزايد في محاولة التأثير على جدول أعمال السياسات العامة للبلدان المتلقية للمعونة. وفي حين أن لجزء كبير من مشورة السياسات العامة الخارجية فضلها، إلا أنها كانت لديها نزعة إلى إحباط السيطرة المحلية على إصلاحات السياسات العامة، التي هي أمر يعترف الآن بشكل عام بأنه عرض للخطر نوعية الحكم السديد المحلي.

#### *الديون وتدابير التخفيف من عبء الدين*

٢١- يلاحظ الفريق أن ارتفاع عبء الدين الذي يتعرض له عدد كبير من أقل البلدان نموا متأت إلى حد كبير من القروض التساهلية التي حصلت عليها هذه البلدان كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية وليس من الإقراض التجاري أو تدفقات المضاربة لرؤوس أموال الحوافظ المالية القصيرة الأجل. وهناك نزعة لدى هذه البلدان المثقلة بالديون، ولا سيما في أفريقيا، إلى أن تكون أقل البلدان نموا الأكثر تقييدا من الناحية الهيكلية. وبتباين مع ذلك فإن عدة بلدان من أقل البلدان نموا في آسيا استطاعت أن توسع صادراتها وحصائل إيراداتها مواكبة الالتزامات في مجال خدمة الديون.

٢٢- وأفادت بلدان عديدة من أقل البلدان نموا من مجموعة متنوعة من فرص التخفيف من عبء الدين، ومنحت إعفاء من الدين لمجموع إجمالي موحد تجاوز ٧ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في فترة الأعوام العشرة حتى سنة ١٩٩٨. ومبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عندما تنفذ تنفيذا كاملا، سوف توسع نطاق تغطية أنواع الديون المؤهلة للتخفيف لتشمل أيضا الائتمانات المتعددة الأطراف، التي تشكل الجزء الأكبر من ديون أقل البلدان نموا. وستفتح الباب أمام تمويل الدين من مبيعات صندوق النقد الدولي للذهب، وهي تتوخى أيضا إقامة صندوق استثماري لمبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يمكن أن يساهم فيه المانحون الثنائيون. ويتمثل أحد المبادئ التي تقوم عليها المبادرة المذكورة في كون التخفيف من الدين سيستهدف أفقر البلدان وسيوجه بحيث يعزز برامج التخفيف من حدة الفقر.

٢٣- وفي حين أن المبادرة مستحسنة بالتأكيد وستساهم في التخفيف من عبء الديون للبعض من أقل البلدان نموا، إلا أنها لن تكون كافية لتوفير مخرج نهائي من مشاكل هذه البلدان في مجال الديون. وبالإضافة إلى ذلك، وفي

رأي الفريق، قد تكون التوقعات الحالية في أقل البلدان نموا فيما يتصل بتأثير تنفيذ المبادرة المعززة غير واقعية. وعمليا فإن التخفيف من عبء الديون يستخدم كشكل من أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية التي توفر حاليا في شكل تخفيض في التزامات تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وليس كتدفقات رأسمالية رسمية إلى الداخل لأغراض التنمية. وشرط أن تستخدم الموارد المفرج عنها من خلال المساعدة المقدمة في إطار المبادرة من أجل برامج التخفيف من حدة الفقر يزيد هذا التحول تعزيزا. ويتمثل واقع إيجابي هام في أن عددا من حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلنت أنها ستلغي ديون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية. غير أن جهات مانحة أخرى، من بينها منظمات متعددة الأطراف أصغر حجما، تعاني من قيود في مجال الميزانية وفي غيرها من المجالات تجعل من الصعب عليها أن ترفع حصتها من التمويل اللازم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المانحين من غير بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذين لم يشاركوا بالأساس في تصميم المبادرة قد لا يكونون مبالغين تماما إلى توفير معاملة مماثلة للديون المستحقة له.

٢٤- والفريق مقتنع بأن توسيع صادرات أقل البلدان نموا أساسي للحد من الفقر وللنمو الاقتصادي. فتوسيع الصادرات، إلى جانب المساهمة بشكل مباشر في التخفيف من حدة الفقر، هام لتوليد الصرف الأجنبي لتسديد الديون ولجلب المستثمرين الأجانب.

٢٥- ويتمثل تطور هام من التطورات على الساحة التجارية في التسعينات، التي أدت إلى تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الكلي لأقل البلدان نموا، وذلك إلى حد كبير نتيجة لمبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتوسيع نفوذ منظمة التجارة العالمية الجديدة، في كون بلدان عديدة من أقل البلدان نموا قامت بعملية تحرير التجارة كانت عميقة ولكنها لم تكن شعبية في أكثر الأحيان. وهناك استياء كبير لدى عامة الشعب في أقل البلدان نموا تجاه الحكمة من إصلاحات السوق الواسعة النطاق لأن منافع ذلك المرجوة لم تتحقق بعد.

٢٦- وأقل البلدان نموا ليست مجهزة كما ينبغي لمواكبة تحديات العولمة. وفي معظم أقل البلدان نموا قادت إصلاحات التكيف الهيكلي، التي أدخلت من خلال برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحرير نظم هذه البلدان في مجال الواردات. وفتحت إصلاحات سياسات التجارة هذه عمليا اقتصاداتها بشكل أسرع حتى مما كان مطلوباً. بموجب بروتوكولات التجارة العالمية. أما النظام التجاري المنفتح بشكل متزايد فتجد أقل البلدان نموا صعوبة في الإفادة من منفعه، فضلا عن كون جزء كبير من طاقتها الإنتاجية القائمة قد ضعف تدريجيا. وواجهت أقل البلدان نموا المعتمدة على صادرات سلع أساسية معينة هبوطا في طلب وأسعار صادراتها الرئيسية. وهاكل الطلب العالمي والتكنولوجيا المتغيرة بسرعة لا تحمل في طياتها الكثير من الوعود لأقل البلدان نموا، طالما ظلت مقيدة بإنتاج وتصدير هذه السلع الأساسية من أجل تأمين بقائها. وما لم يتسن لأقل البلدان نموا رفع مستوى طاقتها التنافسية من خلال تنويع المنتجات، وكذلك عن طريق الارتقاء في سلم سلسلة القيمة المضافة، وما لم

يتسنى لها تعزيز إنتاجيتها، فحتى المكاسب المحدودة المسجلة في التسعينات يمكن أن تكون معرضة للخطر. وهذا يسري بشكل خاص على صادرات المنسوجات والملابس.

٢٧- وفي نفس الوقت، ولكي تبين أقل البلدان نموا اهتمامها، فإنها في حاجة إلى أن تظهر أنها هي الأخرى ترغب في إعطاء الأولوية لمسائل التجارة. وتحقيقا لهذه الغاية لا بد لها من تخصيص ما يكفي من الموارد المحلية للمسائل ذات الصلة بالتجارة، وأن تبذل جهودا جدية للوفاء بما تعهدت به من التزامات في المفاوضات السابقة وأن تدرج أولويات التجارة في برامج استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر.

٢٨- ويدرك الفريق أن للمبادرة الخاصة وللاستثمار دورين حيويين يمكن أن يلعبهما في أي برنامج ناجح للتخفيف من حدة الفقر، ويؤكد في نفس الوقت أنه تبقى للعديد من أقل البلدان نموا أدوار حكومية مختلفة، بما فيها التنظيم، والتفتيش، وما إلى ذلك من الأدوار. ولكي تلعب حكومات أقل البلدان نموا هذه الأدوار بفعالية سيحتاج الأمر في كثير من الأحيان إلى مساعدة أجنبية.

٢٩- وأظهر المجتمع الدولي وعيه بالمشكلة ذات الصلة بالتجارة في عام ١٩٩٨ عندما أنشئ الإطار المتكامل. وبعد عامين، أثبت الإطار المتكامل أنه بعيد كل البعد عن إنجاز ما كان يعد به. وقد قصر المانحون إما في إناطة المنظمات الدولية الست المعنية بولاية استخدام موارد الميزانية الجارية لزيادة أهمية التجارة، أو في توفير الأموال الإضافية المتعددة الأطراف لتكون طبق أولويتها المفترضة لتطوير القدرة التجارية. وتفضيل المانحين للنهج الثنائية لم يحل المشاكل بل أسهم في كثير من الأحيان في إضعاف الأولويات الوطنية وفي احتلال لتنظيم في صفوف المتلقين.

٣٠- ومبادرة الولايات المتحدة الأخيرة الرامية إلى توفير فرصة الوصول بدون أية قيود إلى الأسواق لـ ٥٨ بلدا في أفريقيا والكاربي وأمريكا الوسطى تفتح فرصا لهذه البلدان للإفادة من فرص السوق في أكبر اقتصاد في العالم واقتصاد العالم الأكثر حيوية. فمن بين الـ ٣٤ بلدا أفريقيا المدرجة في البرنامج، ترد أقل البلدان نموا في مرتبة متقدمة، ولكن القائمة تشمل أيضا بلدانا من غير أقل البلدان نموا. وتشير الإسقاطات إلى أنه نتيجة لهذه المبادرة، يمكن أن تتوسع صادرات الملابس من أفريقيا إلى الولايات المتحدة وترتفع من مستواها الحالي وقدره ٢٥٠ مليون دولار لتصل إلى ٤,٢ من مليارات الدولارات بحلول عام ٢٠٠٨. وبما أن معظم أقل البلدان نموا الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية تجد صعوبة في اغتنام هذه الفرصة بسبب القيود الحالية على جانب العرض، وخاصة لأنه عليها أن تتنافس مع بلدان نامية أكبر من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، فإنها تواجه تحدي إدخال تغييرات تعود بالنفع على اقتصاداتها. وأرقت مبادرة الولايات المتحدة عرضها للوصول إلى التجارة بشروط سياسية متينة، من بينها مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق العاملين. ويوفر برنامج الاتحاد الأوروبي لبلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ فرصا مماثلة.



٣١- ويلاحظ الفريق أن أنظمة الامتيازات التجارية هذه تميز ضد أقل البلدان نموا التي لا تندرج في صلبها والتي هي بالتالي ليست في وضع يسمح لها بالاستفادة من الاتفاق. وهذا يضعف الجهود الرامية إلى إنشاء برامج على نطاق أقل البلدان نموا. والدلالات الأخيرة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، والتي تشير إلى توفير إمكانية الوصول إلى أسواقها لكافة أقل البلدان نموا بدون أية حواجز أو حصص، تعد تطورا قيما.

### خامسا- التحديات أمام أقل البلدان نموا

٣٢- يرى الفريق أن سبب تخلف أقل البلدان نموا يكمن في افتقارها إلى المرونة الهيكلية. إن ضعف قدرتها على تعبئة الموارد المحلية، البشرية منها والمادية، وزيادة تعميم فرص الوصول إليها، واستخدامها بطريقة أكثر إنتاجية هو الذي يبقئها في وضع أقل البلدان نموا ويجعلها تعتمد على تدفقات الموارد الخارجية، خاصة المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا الاعتماد المفرط على المساعدة الإنمائية الرسمية قوض سيطرتها على إدارة وتنفيذ السياسة العامة وساهم في ظهور أزمة في الإدارة. وأثر ذلك بدوره على الأداء الاقتصادي وعلى توليد موارد محلية ومن ثم أدى إلى استمرار اعتمادها على الخارج وضعفها. لهذا يود الفريق أن يبرز خمسة مجالات رئيسية ينبغي لأقل البلدان أن تتصدى لتحدياتها إذا أرادت أن تخرج يوما من وضع أقل البلدان نموا: اكتساب سيطرة على السياسة العامة وتنويع الإنتاج والصادرات وتحسين الإدارة وتعزيز رأس المال البشري والتصدي للصدمات.

#### اكتساب سيطرة على السياسة العامة

٣٣- يرى الفريق أنه لن يبالغ مهما شدد على ضرورة تحكم أقل البلدان نموا حقا في السياسة العامة لإدارة تنميتها. ولا يمكن أحداث تغير اقتصادي واجتماعي في بلد من أقل البلدان نموا إلا إذا كان سكان ذلك البلد يرغبون في هذا التغيير واستشيروا عند تصميمه واشركوا في تنفيذه وخصص لهم نصيب من نتائجه. ويمكن أن تشمل آليات الاستشارة هذه الحوار بشأن السياسة العامة مع مجموعات المواطنين وأصحاب المصلحة والمهنيين المحليين وبين الحكومة والأحزاب المعارضة وداخل البرلمان وعن طريق وسائل إعلام حرة.

٣٤- وقد لا يكون لدى الكثير من أقل البلدان نموا في الواقع قدرة محلية كافية للاضطلاع بكافة المهام المهنية التي يشملها إعداد خطط وسياسات وبرامج ومشاريع وطنية. ولهذا يحث الفريق بقوة على أن تولي أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية ضرورة الاستثمار في بناء القدرات المهنية في كل بلد منها الأولوية في الاهتمام. وفي الوقت ذاته ينبغي، عند الاستفادة من الخبرة الفنية الخارجية، أن تستخدم استخداما أوفى مهارات وخبرات البلدان المجاورة الأحسن تجهيزا.

### تنويع الانتاج والصادرات

٣٥- يتميز القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا بصغر تشكيلة محاصيله الكفافية أو التجارية في معظم الأحيان. وهذا وضع يعرض استدامة النمو الزراعي لمخاطر كبيرة ويبقي المزارعين رهائن لتقلبات الطبيعة والأسواق. وظلت الاستثمارات والتدخلات على مستوى السياسة العامة في مجال تنويع المحاصيل بأقل البلدان نموا ضعيفة لدرجة الإنعدام. وكما يرى الفريق يبقى تجديد المؤسسات وإصلاح السياسة العامة دعما لصغار المزارعين أمرا حاسما في أي جدول أعمال للتغيير الهيكلي في مجال الزراعة. ويجب أن يحتل الأمن الغذائي، وليس فقط زيادة كمية المنتجات الغذائية، مركز الصدارة في جدول الأعمال من خلال تدابير لتعزيز قدرة فقراء الريف على زيادة وتنويع فرص الكسب المتاحة لهم.

٣٦- وينبغي أن يدعم التنويع الزراعي بالانتقال إلى قطاع الصناعة التحويلية وتنويع هذا القطاع. ويلاحظ الفريق أن فرص إقامة روابط خلفية مع بقية الاقتصاد لم تستغل استغلالا كاملا في البلدان التي أدى فيها الانتقال إلى قطاع الصناعة التحويلية ذات اليد العاملة الكثيفة إلى حفز النمو شيئا ما. فضلا عن ذلك، يوجد في الكثير من أقل البلدان نموا، خاصة في المناطق الريفية، سوق قد تكون كبيرة لا تلبى احتياجاتها ويمكن أن تدعم جيلا جديدا من المقاولين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذين يجب تشجيعهم على إنتاج بضائع جيدة النوعية بأسعار قادرة على المنافسة. غير أن الفريق يقر بأن أحكام منظمة التجارة العالمية وإصلاحات التكيف الهيكلي اليوم، قد تفرض تنفيذ التدابير الرامية إلى تشجيع تنويع الانتاج في أقل البلدان نموا على مستوى العرض أولا.

٣٧- ويرى الفريق أن من الممكن ومن اللازم تصميم استراتيجية تصنيع لإنشاء جيل جديد من الصناعات الموجهة إلى التصدير في أقل البلدان نموا وتعزيز قدرة الصناعات المحلية على المنافسة لتلبية الطلب المحلي. وسيتعين دعم ذلك بمؤسسات عامة جديرة بالثقة وإدارة محسنة. وإذا كان الاستثمار الخاص، سواء كان محليا أو أجنبيا، متاحا فمن اللازم تشجيعه، ولكن نجح برنامج التنويع سيعتمد اعتمادا كبيرا على كل مجموعة السياسات المحلية الداعمة التي يتم وضعها.

٣٨- ويلاحظ الفريق أن العقود القليلة الماضية شهدت ازديادا واضحا للجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي. ويمكن لهذه الجهود الإقليمية أن تفتح الأسواق أكثر أمام أصغر أقل البلدان نموا، الأمر الذي يمكن أن يشكل حافزا يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. وهذه الجهود هامة جدا وينبغي لكافة البلدان أن تشجع توسع نطاق هذا الاتجاه خلال العقد المقبل. وبالمثل ينطوي التعاون بين بلدان الجنوب على إمكانيات هامة.

٣٩- ويود الفريق أن يشدد بوجه خاص على صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية التي يمكن أن توفر، مجتمعة وفرديا، منطلقا جديدا للتنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا. إن المواقف المتزمتة تجاه إحدى هذه الصناعات أو كليهما سيوسع أكثر "الفجوة الرقمية" التي هي كبيرة بالفعل. ويشجع كل واحد من أقل البلدان نموا على تحديد الطريقة التي يمكن له أن ينضم بها إلى العالم العصري في هذين القطاعين وما إذا كان مستعدا لإجراء ما يلزم من تغييرات قانونية ونظامية أخرى. وعلى سبيل المثال، من الواضح أنه سيتعين في معظم أقل البلدان نموا منح أولوية أكبر للتعليم بصورة عامة والتعليم من خلال التدريب المتخصص. ويقترح الفريق إيلاء الاهتمام لعقد اجتماع للجنة عالمية للقطاع الخاص لاسداء المشورة بشأن الطريقة التي يمكن بها لأقل البلدان نموا أن تصبح شريكا أكثر جاذبية للاستثمار العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات.

#### تحسين الإدارة

٤٠- يرى الفريق أن من اللازم الآن جعل عملية القضاء على الفقر تحتل بوضوح مكان الصدارة في أي استراتيجية لإحداث تحول في أقل البلدان نموا، وتشمل وتتجاوز التدخلات العادية الموجهة إلى الفئات المستهدفة. وينبغي توفير السياسات والموارد، وقبل كل شيء المؤسسات المجتمعية، التي تؤمن للفقراء بالفعل التعليم الأساسي والرعاية الصحية وفرص العمل والقدرة على التحكم في الأصول الانتاجية بالإضافة إلى شيء من الأمان من تضاؤل الدخل لأسباب صحية أو بسبب الشيخوخة أو المشاكل البيئية. ويجب أن يكون لهذه البرامج أهداف واضحة وذات إطار زمني محدد.

٤١- ويعترف الفريق بأن التدخلات الجزئية التي فرضتها الجهات المانحة وفرت بعض المساعدة للفقراء لكن من اللازم الآن استكمال هذه البرامج ضمن إطار أشمل. وينبغي تنفيذها بصرامة لإثبات مصداقيتها. وقد يحتاج أيضا إلى تصميم جيل جديد من الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي لإعادة توجيه الموارد الائتمانية الوطنية إلى الفقراء على أساس إمكاناتهم الانتاجية وجدارتهم بالائتمان المؤكدة.

٤٢- ويرى الفريق أن المؤسسات الحكومية لأقل البلدان نموا أصبحت في معظم الأحيان على ما يبدو مؤسسات تعاني من اختلال وظيفي بينما أصبح الفساد متأصلا في الدولة. وتوجد حاجة ماسة ومجال واسع لتحسين القدرة الإدارية في الكثير من أقل البلدان نموا. ولا يمكن لقطاع خاص نشط أو حتى منظمات غير حكومية متفانية التعويض عن دولة مقصرة. والدولة الفعالة في عالم اليوم دولة مسؤولة أمام الجمهور وداخل هرمية إدارتها. ويبقى تفويض السلطة إلى المؤسسات المحلية الخاصة الخاضعة للانتخاب ومسؤولية الهيئات الإدارية، سواء أمام المزارعين أو المستثمرين، جزءا من جدول الأعمال النموذجي للإدارة السليمة.

٤٣- وفيما عدا بعض الاستثناءات الملحوظة، تتميز معظم أقل البلدان نموا عادة بانخفاض كبير لنسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتعاني من تدني نسبة تغطية النظام الضريبي ومستويات الحماية. ويحث الفريق أقل البلدان نموا على إيلاء اهتمام كبير لتحسين الإدارة في هذه المجالات واستخدام السلطة السياسية للدولة في ضمان عدم تهرب الأغنياء وذوي النفوذ من الضرائب.

٤٤- ويرى الفريق أن من الممكن توجيه النفقات العامة إلى تحسين عملية توفير الخدمات العامة المستهلكة على نطاق واسع بدلا من توفير الخدمات الإدارية غير الانتاجية. ويندرج جدول الأعمال هذا بكامله في مجال إصلاح الإدارة العامة، الأمر الذي يمثل في حد ذاته مشكلة متصلة بالإدارة. وحيثما توجد إرادة سياسية يمكن تحقيق وفورات في مجموعة متنوعة من المجالات. ويلاحظ الفريق مثلا أنه نادرا ما تخضع ميزانية الدفاع في الكثير من أقل البلدان نموا لفحص دقيق في البرلمان أو من جانب الجمهور لتقييم فعاليتها من حيث التكلفة.

#### تعزير رأس المال البشري

٤٥- شدد مسؤولو أقل البلدان نموا أثناء مشاوراتهم مع الفريق على أهمية تنمية الموارد البشرية من أجل تحسين حالة السكان. ويتطلب ذلك استثمارا في الصحة والمرافق الصحية العامة، بما في ذلك إدارة ازدياد عدد السكان والتصدي لوباء فيروس المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وفي التعليم والتدريب والبيئة. وبالمثل، تعتبر القضايا الجنسانية قضايا أساسية. وكما يرى الفريق ينبغي التصدي لتحديات هذه المجالات في برنامج عمل العقد المقبل.

٤٦- إن الارتفاع المستمر لمعدلات الخصوبة في معظم أقل البلدان نموا لا يؤدي فقط إلى الارتفاع السريع لعدد السكان بل وكذلك إلى ازدياد عدد السكان الذين يمثل البالغون سن الالتحاق بالمدارس نسبة كبيرة منهم، مما يؤثر على كل من تكاليف التعليم ونوعيته. وأدى ازدياد الضغوط الديمغرافية وتقلص الميزانيات إلى انخفاض معدل التسجيل في المدارس الابتدائية، مما قوض بدوره تقويضا خطيرا النمو الاقتصادي وعملية الحد من الفقر. لذلك ينبغي أن توضح جيدا، في برنامج العمل الجديد، الآثار الديمغرافية للتنمية السريعة، بما في ذلك الآثار الجنسانية.

٤٧- وينبغي إيلاء اهتمام كبير جدا لوباء فيروس المناعة البشري/الإيدز الفتاك إلى جانب الأمراض الأخرى، مثل الملاريا، التي أثرت في التنمية. ويتطلب ذلك جهودا إقليمية وعالمية تستثمر في إطارها موارد عالمية في البحث وفي توفير الأدوية للبلدان المتضررة بأسعار معقولة.

٤٨- وخلال التسعينات تعرضت قاعدة الموارد البشرية في الكثير من أقل البلدان نموا للتآكل نتيجة برامج الإصلاح وتعديلات أنماط الانفاق الحكومي. وشمل ذلك تخفيضات حادة في المخصصات المالية للقطاعات

الاجتماعية. وينبغي الآن الاعتراف بأن القدرات البشرية المبنية على عوامل مثل الصحة الجيدة والتعليم، والهامة في حد ذاتها، تيسر أيضا إزالة الحواجز التي تعوق قدرة السكان على المساهمة في تحسن الاقتصاد والاستفادة منه.

٤٩- ومن المعترف به أن التعليم يضمن ارتفاع الدخل سواء بالنسبة للأفراد أو البلدان، خاصة أقلها نموا حيث يمكن أن يؤثر تحسن الصحة والتغذية أيضا تأثيرا كبيرا في إنتاجية اليد العاملة ونمو الدخل. وينبغي أن تحظى متطلبات التغيير التكنولوجي وخاصة تطورات الطلب على تكنولوجيا المعلومات باهتمام إذا أرادت أقل البلدان نموا التمكن من الاستفادة من الصفقات الحرة عبر الحدود والتنافس والشبكات العالمية لزيادة إمكانية توظيف سكانها الضعفاء واستفادتهم من فرص سوق العمل. وأبرزت هذه المسألة خلال المهام الميدانية التي اضطلع بها أعضاء الفريق في مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا.

٥٠- ويدرك الفريق أن تعرض أقل البلدان نموا المتزايد للمنافسة العالمية أمر ينطوي على مساوئ في الأجل القصير حيث يؤدي أحيانا إلى خسائر في فرص العمل مركزة في قطاعات وصناعات معينة للاقتصادات التي لا توجد فيها فرص عمل بديلة بسهولة. ولئن كان من الممكن تبرير هذا التعرض بأسباب تتصل بالكفاءة الاقتصادية الأطول أجلا فإن المعاناة التي سببتها الصدمة الأولى والمعاناة الاجتماعية ساهمتا أحيانا في اندلاع اضطرابات أهلية وسياسية. لهذا يشدد الفريق على الدور الرئيسي للعمالة في توليد الثروة ودورها كأداة أساسية للتوزيع العادل. ويجب وضع برامج تدريبية، بما في ذلك برامج للتعليم المهني، لنقل المهارات التي تيسر اندماج المفضلين في سوق العمل بصورة مثمرة من جديد. ويجب تشجيع أقل البلدان نموا على زيادة استثمارها في المعارف والمهارات وعلى وضع سياسات نمو اقتصادي تزيد إلى أقصى حد فرص العمل. وخلال الزيارات التي قام بها أعضاء الفريق لأقل البلدان نموا تؤكد مجددا استمرار ضعف القدرة المؤسسية في القطاعات الإنتاجية، وبصورة أوضح في الوكالات العامة والإدارة العامة. وفي بعض البلدان تفاقم هذا الضعف بفعل هجرة ذوي الكفاءة من المهنيين المؤهلين الذين تخرجوا بفضل دفعة سابقة من الاستثمارات في بناء القدرات ثم بحثوا عن وظائف أفضل في الخارج.

٥١- ويعتبر الفريق تعزيز الاستثمارات في التنمية البشرية أمرا ضروريا ولكنه غير كاف لتهيئة أقل البلدان نموا للمشاركة في النظام العالمي. وتعاني معظم أقل البلدان نموا من وجود نظام مزدوج يمكن فيه لنخبة صغيرة من الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية التي تقدمها المؤسسات الخاصة في البلد وفي الخارج بينما تعاني النظم التعليمية والصحية العامة في أغلب الأحيان من إدارة سيئة عموما أسهمت بدورها في تردي النوعية وارتفاع تكاليف العمليات بالنسبة للفقراء. وتفاوت فرص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية الجيدة بسبب اللامساواة الاجتماعية ويديم الفقر. ويرى الفريق أن هناك حاجة واضحة في أقل البلدان نموا إلى نشر الديمقراطية فيما يخص فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية عن طريق استثمار المزيد من الموارد في تحسين نوعية الخدمات وإدارتها.

## التصدي للصدمات

٥٢- إن عجز أقل البلدان نموا عن الصمود بسهولة للصدمات التي تتلقاها من النظام العالمي ومن الطبيعة يدل على عدم تنوع اقتصاداتها. وتعرض بلدان متقدمة كثيرة أيضا للكوارث، مثل الفيضانات والإعصارات، لكن ذلك لا يؤثر كثيرا على الصحة العامة لاقتصاد ذي عمق ومرونة تمكنانه من الصمود للصدمات. ويمكن لكوارث مماثلة أن تشل اقتصاد بلد من أقل البلدان نموا بالتأثير تأثيرا خطيرا على الإنتاج الزراعي وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية وتقويض موازين الاقتصاد الكلي تقويضا شاملا نتيجة لازدياد تكاليف الميزانية الذي يتفاهم بفعل فقدان الدخل وإيرادات الصادرات. ويلاحظ الفريق أن هناك الكثير مما يمكن تعلمه من بعض أقل البلدان نموا الذي تعرضت لمدة طويلة للكوارث الطبيعية والتي أنشأت هيئات دائمة لمواجهة هذه الظواهر عن طريق التحويل السريع للموارد إلى ضحايا الكوارث وتسليمها فعلا بواسطة هيئات عامة تخضع لإشراف جيد ومنظمات غير حكومية مشهورة وممولة. غير أن عملية إدارة الكوارث في بعض البلدان المعرضة لها عملية تتسم بعدم الفعالية والفساد بحيث تثنى الجهات المانحة عن بذل مجهود كبير لتقديم المساعدة. ويشير استعراض الفريق إلى ضرورة استحداث مجموعة من المؤسسات والسياسات لتمكين أقل البلدان نموا من التصدي للصدمات التي تفرضها الكوارث الطبيعية، ويمكن أن تشمل هذه الجهود ما يلي:

- إنشاء هيئات عامة، تشارك فيها كل من الحكومة والمجتمع المدني، لمواجهة الكوارث؛
- وضع بروتوكولات للتصدي للكوارث تولى وكالة معينة مسؤولية واضحة عن كل من تهيئة السكان للكوارث والقيام بعد ذلك بتنظيم عملية التصدي لها عندما تقع؛
- إنشاء آليات للمراقبة والمحاسبة وضممان الشفافية في عملية إدارة الكوارث، وإشراك المجتمع المدني في وظائف المراقبة، وبناء ائتلاف سياسي لمواجهة الكوارث؛
- ضمان تنسيق الجهود الغوثية الخارجية الموجهة إلى الدولة والقطاع التطوعي على المستوى الوطني لضممان الاتساق وتجنب التبذير. ويجب أن تكون الهيئة المنشأة للاضطلاع بهذا التنسيق هيئة مسؤولة وشفافة يمكن للجميع أن يشارك في أنشطتها كي تبعث على الثقة بها على نطاق واسع دوليا ومحليا؛
- القيام، على الصعيد العالمي، بتعزيز وتوسيع نطاق آليات التصدي القائمة لتجاوز التدابير الغوثية المخصصة الغرض ومنع المجاعة والأمراض وإنقاذ الضحايا. وآلية التصدي العالمية الفعالة هي الآلية التي توفر تمويلا يعوض على الأقل جزءا من خسائر إيرادات التصدير والإيرادات المحلية لتغطية التكاليف المترتبة عن أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل والإنعاش.

## سادسا- الاستجابات الدولية

٥٣- يقر الفريق، شأنه شأن برنامج العمل، بأن وجود بيئة دولية مؤاتية للتنمية أمر حاسم بالنسبة لأقل البلدان نموا التي تواجه تحديات تنميتها. ويرى معظم هذه البلدان أن هناك حاجة كبيرة إلى رؤوس أموال عامة وخاصة للاستثمار في الهياكل الأساسية، وإلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى تخفيف عبء الديون بسخاء ومبكرا، وبصورة متزايدة، إلى تيسير وصول صادرات أقل البلدان نموا من السلع والخدمات إلى الأسواق.

### تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

٥٤- إن الفريق مقتنع بأن زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى أقل البلدان نموا وسيلة ضرورية لضمان عدم تخلفها أكثر في الاقتصاد العالمي وتخفيف حدة الفقر. واستفاد عدد قليل من أقل البلدان نموا خلال التسعينات من التوسع العالمي الكبير للاستثمارات الخاصة. ولم يستفد من ذلك معظمها على الرغم مما بذلته في أغلب الأحيان على مدى العقد لجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية. وما زال الطريق إلى وضع حد للارتفاع الحقيقي أو المتصور لتكلفة ممارسة التجارة طويلا أمام عدد من أقل البلدان نموا. ويرى الفريق أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى دعم أكبر من منظومة الأمم المتحدة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وكذلك في التفاوض مع الشركات عبر الوطنية.

٥٥- ويرى الفريق أيضا أن من اللازم الاعتراف بالقيمة الإيجابية للتحويلات الدولية، كما ينبغي تشجيع البلدان المضيفة على عدم وضع حواجز جديدة في طريق هذه الصادرات من خدمات اليد العاملة من أقل البلدان نموا التي قد تتمتع بميزة طبيعية في هذا الميدان.

### المساعدة الإنمائية الرسمية

٥٦- ينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما عاجلا لانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بالقيمة النقدية الرسمية والقيمة النقدية الاسمية نفسها. ويرى الفريق أن فشل مجتمع المانحين الواضح في تقديم مساعدة مالية تعادل ما كان متوقعا في برنامج العمل كان في نفس الوقت نتيجة وسببا لعجز أقل البلدان نموا عن تحقيق أهداف هذا البرنامج. بيد أن الفريق لا يدعي بأي حال من الأحوال أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا تمثل وسيلة ناجعة للتنمية أو أن عدم قيام الجهات المانحة بتقديم المساعدة المالية المتوقعة في برنامج العمل يفسر كليا ما سببته عملية التنمية في أقل البلدان نموا في التسعينات من خيبة أمل وتعرضت له من انتكاسات. بيد أن تدني المساعدة الإنمائية الرسمية خلال التسعينات بنسبة الربع أو أكثر بدلا من ازدياد مساهماتها

كما كان متوقعا في برنامج العمل، إلى جانب الصعوبات والمشاكل الأخرى، كان عاملا هاما من العوامل التي أسهمت في إدامة الأزمة في أقل البلدان نموا.

٥٧- ويرى الفريق أن ذلك يعزى في جزء منه إلى مواطن ضعف عملية رصد تنفيذ خطة العمل. وفي كل عام يصدر الأونكتاد تقريره الخاص عن حالة أقل البلدان نموا (ورکز آخر عدد على تمويل التنمية) ولكن الرصد يبدو على الصعيد القطري - في أقل البلدان نموا وأوساط الجهات المانحة خاصة - غير فعال على الإطلاق. ولم يتم فيما يبدو إدماج قائمة أهداف المعونة و/أو الالتزامات، بصورة أوضح، في استراتيجيات الجهات المانحة للمعونة وآليات تخطيط الميزانيات كما لا يبدو أن أداء فرادى الجهات المانحة فيما يخص هذه الأهداف والالتزامات قد خضع لتقييم انتقادي ومنظم في إطار مشاورات وبحوث قطرية في لجنة المساعدة الإنمائية. ويدرك الفريق أن تحسين الرصد لن يسفر في حد ذاته عن تغيير هام في اتجاه تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، ولكن بدون هذا الاهتمام لن تبرز فرص التحسين ولن توضح تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

٥٨- ويرى الفريق أن التدارك المبكر للانخفاض الحاد الذي تشهده المساهمة المالية للبلدان المتقدمة في تخفيف حدة الفقر وعملية التنمية في أقل البلدان نموا شرط لتحقيق نجاح ولو كان محدودا في الكثير من هذه البلدان. وينبغي أن تكون المهمة الأولى متمثلة في إعادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى مجموعة أقل البلدان نموا إلى ما كانت عليه في عام ١٩٩٠ على الأقل ثم البحث عن طرق ووسائل زيادة هذه المساعدة طبقا لما اتفق عليه في برنامج عمل التسعينات.

٥٩- وينبغي على وجه الخصوص أن يعزز مانحو المعونة تمويل الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا بواسطة المساعدة الإنمائية الرسمية. إن النزعة المتزايدة إلى ترك أقل البلدان نموا نفسها تحت رحمة سوق رأس المال عندما تريد بناء محطات توليد الكهرباء وتحسين مرافقها للاتصالات السلكية واللاسلكية نزعة أدت إلى ازدياد تضاؤل الاستثمارات في هذا القطاع هناك. ولا يمكن لجميع أقل البلدان نموا الحصول على استثمار أجنبي مباشر في هذه المجالات أو الحصول عليه بسرعة كافية لتلبية الطلب العاجل على الطاقة أو الماء. وبما أن الاستثمارات في الهياكل الأساسية تحل محل الاستثمارات في قطاع إنتاج السلع الأساسية فإن تأخر الاستثمار في الهياكل الأساسية يؤثر في رغبة المستثمرين في الاضطلاع باستثمارات أجنبية مباشرة في أقل البلدان نموا. ويرى الفريق أن من اللازم تشجيع أقل البلدان نموا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير الهياكل الأساسية ولكن يجب توفير المساعدة الإنمائية الرسمية لتعزيز فرص حصولها على الموارد في هذه الميادين وتنويعها.



٦٠- إن الرؤية الأطول أجلا رؤية ينبغي أن تتناول التغييرات الأبعد مدى في نظام المعونة العالمية، متجاوزة الأهداف المتمثلة في مطالبة مجتمع المانحين بأن يفي على الأقل بالالتزامات التي عقدها تجاه أقل البلدان نموا في باريس في عام ١٩٩٠، ومن بين الاقتراحات التي نظر فيها الفريق التخفيض التدريجي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأكثر البلدان النامية تقدما، وترك هذه البلدان تلجأ إلى سوق رأس المال العالمية للتمويل، وتوجيه المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الهيئات المتعددة الأطراف في شكل قروض ميسرة الشروط، خاصة الائتمانات من المساعدة الإنمائية الدولية، إلى أقل البلدان نموا وحدها. وينبغي أيضا زيادة تيسير حصول أكثر البلدان تقدما من بين أقل البلدان نموا على قروض متعددة الأطراف غير ميسرة الشروط إذا وجدت صعوبة في اللجوء إلى سوق رأس المال الدولية. كذلك يمكن لوكالات التمويل المتعددة الأطراف أن تضمن إلى حد أبعد وصول أقل البلدان نموا إلى سوق رأس المال.

#### تخفيف عبء الديون

٦١- تجد معظم أقل البلدان نموا نفسها في وضع صعب جدا تعاني فيه من تدني المساعدة الإنمائية الرسمية ومن الطابع المحدود جدا لتدفقات رأس المال الخاص ومن عجز عن زيادة وتنويع صادراتها بصورة فعالة وكبيرة، وترزح فيه مع ذلك تحت وطأة العبء الثقيل (والمترديد) لخدمة الديون الخارجية المتكبدة في معظم الأحيان من غير أن يقابل ذلك أثر دائم على حجم وفعالية إنتاج السلع القابلة للتداول. وأدى ذلك إلى ازدياد الطلب على تخفيف جزء من عبء الديون وقبول الجهات الدائنة لهذا الطلب في إطار الجهود العام المبذول لتمكين أقل البلدان نموا من النمو والازدهار في نهاية المطاف. ويشير الفريق إلى أن الوقت قد حان لتوسيع نطاق إمكانية تخفيف عبء الديون باتخاذ إجراءات محددة ومبكرة على عدة جبهات:

- تخفيف عبء الديون تخفيضا أكبر وأسرع وأوسع نطاقا استنادا إلى عتبات أدنى لتقييم القدرة على احتمال الديون وإلى توقعات أكثر واقعية للنمو الاقتصادي والصادرات والواردات، وزيادة عمليات إلغاء الديون من البداية وتركيز عملية تخفيف عبء خدمة الديون في البداية؛
- معالجة العوائق التمويلية الدولية التي تمنع حاليا تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة. وينبغي تقييم تكاليف خفض الديون بأخذ خطر عدم التسديد في الاعتبار بالإضافة إلى فوائد إزالة عبء الديون المفرط الذي يعوق فعالية المعونة ويشكل حاجزا أمام تدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال الخاصة؛

- تخفيف حدة التوتر بين زيادة تدفقات الموارد ومشروطية السياسات والإسهام المحلي، وتعزيز قدرة البلدان المدينة على تنفيذ سياسات فعالة لإدارة الديون، وتوفير المزيد من المساعدة التقنية لتمكين البلدان المدينة من المشاركة على قدم المساواة في العملية المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون كشريكة؛
- معالجة مشاكل الخطر الأخلاقي المرتبط بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مع زيادة التركيز على اعتبار عملية تخفيف عبء الديون جزءاً من عملية التغيير الهيكلي في جميع أقل البلدان نمواً وليس فقط على تخفيف حدة الفقر مباشرة على حساب الاستثمار في الهياكل الأساسية والتغيير الهيكلي، مما سيسمح لأقل البلدان نمواً المعنية في نهاية المطاف بأن تعزز قدرتها على كسب إيرادات خارجية وتصبح جديرة تماماً بالائتمان.

#### التجارة

٦٢- يرى الفريق أن توسيع نطاق تصدير سلع أقل البلدان نمواً أساسي حالياً بالنسبة لتخفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي وكذلك بالنسبة لجذب المستثمرين والمقاولين الأجانب. لهذا يحث الفريق على زيادة الدعم الدولي لقطاع التصدير في أقل البلدان نمواً ويشدد على ضرورة تقديم هذا الدعم التجاري إلى أقل البلدان نمواً كمجموعة وليس فقط إلى بلدان مختارة من هذه المجموعة. وينبغي أن يتم ذلك طبقاً لروح مفاوضات جولة أوروغواي والنهج المتبع في الاجتماعات الوزارية المتعاقبة.

٦٣- وما زال وصول سلع وخدمات أقل البلدان نمواً يمثل المساهمة الأكثر قابلية للبقاء التي يمكن للنظام الدولي أن يقدمها إلى أقل البلدان نمواً، حيث يشجع تدفق كل من الاستثمارات والتكنولوجيات الذي يتبع زخم قوى السوق. لهذا يؤيد الفريق بقوة الاتجاه، الواضح حالياً، نحو نظام سوقي يتيح لجميع أقل البلدان نمواً الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، من غير الخضوع لنظام الحصص والتعريفات الجمركية، ويحث على اتاحته أيضاً للاقتصادات النامية الأكبر. ولتحقيق أثر كاف، قد يحتاج الأمر إلى تنقيح قواعد المنشأ شيئاً ما فيما يخص المعاملة التفضيلية. بموجب مخططات نظام الأفضليات المعمم لتيسير تنمية القدرات الصناعية المحلية في أقل البلدان نمواً وكذلك تشجيع الترتيبات التجارية الإقليمية. ومن الأهمية بمكان العمل على ألا تدرج فيها قضايا جديدة، مثل معايير العمل وسياسة المنافسة والبيئة بحيث تمثل حواجز جديدة أمام صادرات أقل البلدان نمواً.

٦٤- وحتى الآن باءت بالفشل إلى حد كبير مبادرة الإطار المتكامل الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً وذلك لسبب رئيسي هو أنها مهمة لم يوفر لها التمويل. وفضلاً عن ذلك، لم تستهدف هذه المبادرة أبداً معالجة القيود الرئيسية على مستوى العرض في أقل البلدان نمواً. وينبغي في الوقت الراهن أن تبذل الجهات

المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف وأقل البلدان نموا على حد سواء مجهودا جديا من أجل منح أولوية أعلى لتوفير مزيد من الأموال لتوسيع الطاقة الانتاجية والتنوع في أقل البلدان نموا إلى جانب حوافز للمشاريع والمؤسسات القطرية الصناعية من أجل نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا. ويحتاج أيضا إلى تمويل لتمكين أقل البلدان نموا من استخدام إجراءات تسوية المنازعات التي وضعتها منظمة التجارة العالمية استخداما أكثر فعالية. ويبدو للفريق، فضلا عن ذلك، أن هناك حاجة إلى زيادة فعالية تنسيق المساعدة التقنية التي تقدمها وكالات متعددة الأطراف وثنائية كثيرة إلى أقل البلدان نموا.

٦٥- ولكي تبقى عملية تحرير الاقتصاد في أقل البلدان نموا في الطريق الصحيح ينبغي مساعدة هذه البلدان على التمكن من الوفاء بالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية (إذا كان البلد عضوا في هذه المنظمة) وتشجيع نظامها الاقتصادي بطريقة تمكنها من الاستفادة إلى أقصى حد من فرص السوق العالمية المتاحة في إطار نظام منظمة التجارة العالمية. ومن الحيوي في هذا الصدد أن تقوم أقل البلدان نموا نفسها، خدمة لمصلحتها، بمنح الأولوية للمسائل التجارية حيث عليها أن تخصص موارد محلية كافية للمسائل المتصلة بالتجارة وتبذل جهودا جدية للوفاء بالتزامات التي عقدتها في المفاوضات السابقة وتدمج أولوياتها التجارية في وثائقها الاستراتيجية للتخفيف من حدة الفقر.

### سابعا - الخطوات الأخرى

٦٦- ركز هذا التقرير على التطورات التي شهدتها التسعينات محولا اكتناه التجارب التي يمكن الاستناد إليها لوضع برنامج عمل فعال وواقعي للعقد المقبل. وقدم الفريق آراء ووجهات نظر في بعض المجالات بشأن الاحتياجات والفرص فيما يخص العمل الذي ينبغي أن تقوم به أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية فرديا وجماعيا. غير أن الفريق لم يشرع في بحث وصياغة "السياسات والتدابير الوطنية والدولية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا وادماجها تدريجيا في الاقتصاد العالمي" (البند "٣" من ولاية المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢) بصورة كاملة ومتوازنة. ولم يكن ذلك مدرجا في اختصاصات الفريق بالإضافة إلى أنه كان سيتطلب وقتا يتجاوز ما كان متاحا للفريق في الاجتماع لأداء المهام المحددة في اختصاصه.

٦٧- وينبغي أن تشمل الخطوات الأخرى المتخذة في إطار العملية الحكومية المزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وفيما بينهم: أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى والجهات المانحة وغيرها من البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وطنيا ودوليا. ومع تطور عملية وضع برنامج عمل عالمي، يجب إعادة النظر في آثار ذلك على برامج العمل الوطنية في أقل البلدان نموا. وسيؤثر ذلك

بدوره في نطاق برنامج العمل العالمي وصلبه. وينبغي القيام، أثناء المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، بوضع برنامج عمل متماسك وفعال على مستوى كل واحد من أقل البلدان نمواً وعلى المستوى العالمي والاتفاق عليه.

٦٨ - ومن الدروس الهامة المستخلصة من استعراض التطورات التي شهدتها العقد الماضي وجوب وضع آلية رصد فعالة ومستقلة واعطائها صلاحيات ووسائل للعمل بفعالية، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات لإجراء تحليل ومناقشة صريحين ودقيقين بشأن أداء السياسة العامة فيما يخص برامج العمل الوطنية والعالمية. وهذه مهام لا يمكن الاضطلاع بها اليوم إلا تحت إشراف الجهات المعنية بالعملية الحكومية الدولية ومسؤوليتها الكاملة.

## المرفق الأول

### أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني باستعراض برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

- ١- السيدة مايري شاينري-هيس:  
سابقا < نائبة المدير العام لمنظمة العمل الدولية  
حاليا < رئيسة الفريق الرفيع المستوى
- ٢- البروفسور رحمان سبحان:  
[منطقة آسيا/المحيط الهادئ]  
حاليا < رئيس مركز الحوار بشأن السياسة العامة.  
< المدير التنفيذي لمركز جنوب آسيا لدراسات  
السياسة العامة.  
< رئيس مجلس مصرف غرامين.
- ٣- السفير مايكل أ. صامويل:  
[المنطقة الأمريكية]  
سابقا < نائب الممثل التجاري للولايات المتحدة  
وسفيرها لدى منظمة اتفاق الغات في جنيف.  
حاليا < مؤسس ورئيس شركة "Samuels International Associates"
- ٤- الدكتور جاست فالاند:  
[المنطقة الأوروبية]  
سابقا < المدير العام للمعهد الدولي لبحوث السياسة  
الغذائية، واشنطن، مقاطعة كولومبيا.  
< رئيس مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية  
في الميدان الاقتصادي، باريس.  
< مدير معهد كريستيان مايكلسن.

حاليا < رئيس اللجنة المعنية بسياسة التنمية

٥- سعادة السيد كويروندا - روهيمبا: [المنطقة الأفريقية الناطقة باللغة الانكليزية]

< وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

٦- السيد سيديي سايدو: [المنطقة الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية]

سابقا وزير المالية

## المرفق الثاني

### الاختصاصات

#### الخلفية

١- اعترف المجتمع الدولي في عام ١٩٧١ بوجود فئة من البلدان يميزها عن غيرها ليس فقط فقر سكانها المدقع بل وكذلك ضعف مواردها الاقتصادية والمؤسسية والبشرية الذي تفاقمه في معظم الأحيان العقبات الجغرافية. وشكلت هذه المجموعة من البلدان (المؤلفة آنذاك من ٢٥ بلدا) التي صنفتها الأمم المتحدة في فئة أقل البلدان نمواً، أضعف شريحة من المجتمع الدولي. وتصنف الأمم المتحدة بلداً في فئة أقل البلدان نمواً إذا:

- كان دخل الفرد فيه يبلغ ٧٩٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة أو أقل؛
- كان المؤشر الكلي لنوعية الحياة المادية (الذي يشمل الصحة والتغذية والتعليم) يبلغ ٤٧ أو أقل؛
- كان مؤشر التنوع الاقتصادي (حصة الصناعة التحويلية واليد العاملة في الصناعة واستهلاك الفرد للطاقة التجارية وتركز الصادرات) يبلغ ٢٦ أو أقل؛
- كان عدد سكانه يقل عن ٧٥ مليون نسمة بعد عام ١٩٩١.

٢- وفي عام ١٩٧١، أقرت الجمعية العامة أول قائمة لأقل البلدان نمواً التي كانت تشمل ٢٥ بلداً آنذاك. وقد أصبحت القائمة منذ ذلك الحين تشمل ٤٨ بلداً بلغ عدد سكانها ٦١٠,٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٧ أي ما يعادل ١٣,٢ في المائة من سكان مجموع البلدان النامية أو ١٠,٥ في المائة من سكان العالم. ويوجد ثلاثة وثلاثون بلداً من أقل البلدان نمواً (٦٩ في المائة) في أفريقيا و٩ في آسيا و١ في منطقة البحر الكاريبي و٥ في منطقة المحيط الهادئ. ومنذ وضع هذا المفهوم لم يخرج من فئة بلدان هذه القائمة سوى بلد واحد (بوتسوانا).

٣- ومثلت التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان تحدياً كبيراً لها ولشركائها في التنمية. وللتصدي لهذا التحدي قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعقد بباريس في عام ١٩٨١ مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نمواً. وفي هذا المؤتمر اعتمد المجتمع الدولي بالاجماع برنامج العمل الكبير الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً الذي تضمن مبادئ توجيهية لاجراءات هذه البلدان المحلية التي كانت ستكمل بتدابير دعم دولية. غير أن الحالة الاقتصادية لهذه البلدان ككل تفاقمت خلال الثمانينات على الرغم من إصلاحات السياسة العامة الهامة التي اضطلع بها الكثير منها لإحداث تحول هيكلي في اقتصاداتها المحلية، والتدابير الداعمة التي اتخذها عدد من الجهات المانحة في ميادين المعونة والديون والتجارة.

٤- وبحلول عام ١٩٩٠، ارتفع عدد أقل البلدان نمواً إلى ٤٢ بلداً تضم مجتمعة زهاء ٤٤٠ مليون نسمة. وما زال نحو ثلثي سكانها أميين ويموت واحد من كل ثمانية أطفال فيها قبل بلوغ عام واحد ولا يحصل على مياه الشرب المأمونة فيها سوى واحد من كل عشرة أشخاص. ومن بين العوامل التي ساهمت في هذا الوضع المتفاقم عيوب السياسة العامة المحلية والكوارث الطبيعية والظروف الخارجية المعاكسة. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت خدمة الديون الخارجية كمشكلة كبرى بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً خلال الثمانينات.

٥- واعتبر المجتمع الدولي رفض استمرار التدهور الاجتماعي - الاقتصادي في أقل البلدان نمواً واجباً أخلاقياً. لهذا قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٧ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً. وعقد المؤتمر، الذي شاركت فيه ١٥٠ حكومة، في باريس من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وتجسدت نتيجة المؤتمر في إعلان وبرنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات.

٦- وكان الهدف الرئيسي لبرنامج العمل متمثلاً في منع ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي - الاجتماعي لأقل البلدان نمواً وتنشيط وتعجيل النمو والتنمية في هذه البلدان والقيام أثناء ذلك بوضع هذه البلدان في طريق النمو والتنمية المطردين. وتتعلق السياسات والتدابير الداعمة لهذه الأهداف المبينة في برنامج العمل بالمجالات الرئيسية التالية: وضع إطار للسياسة الاقتصادية الكلية يؤدي إلى النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الطويلة الأجل؛ وتنمية الموارد البشرية وتعبئتها؛ وتنمية القاعدة الانتاجية وتوسيعها وتحديثها؛ وتدارك التدهور الجاري للبيئة؛ ووضع سياسة متكاملة للتنمية الريفية ترمي إلى زيادة الإنتاج الغذائي وتحسين الدخل الريفي وأنشطة القطاع غير الزراعي، وتوفير دعم خارجي كاف.

٧- ومثل برنامج عمل عام ١٩٩٠ خطوة نوعية تجاوزت برنامج العمل الذي سبقه وتضمن جوانب جديدة كثيرة لكن تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذه أجري في عام ١٩٩٥ في نيويورك لاحظ ببالحق القلق أنه على الرغم من الجهود الحازمة التي بذلتها أقل البلدان نمواً من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المنصوص عليها في برنامج العمل، لم تتمكن هذه البلدان كمجموعة من تحقيق الكثير من أهداف برنامج العمل وظلت حالتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة تتدهور بسبب عوامل محلية وخارجية على حد سواء.

### ولاية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

٨- قررت الجمعية العامة، في عام ١٩٩٧ أن تعقد في عام ٢٠٠١ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً على مستوى رفيع وأن تشمل ولايته ما يلي:

١٠ ' تقييم نتائج برنامج العمل خلال التسعينات على الصعيد القطري؛



٢٠٠٠ استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، خاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة؛

٢٠٠١ النظر في وضع واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً وادماجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي.

### أهداف الاستعراض

٩- ستمثل الأهداف العام للاستعراض في تقييم أثر وفعالية برنامج العمل على الصعيد القطري، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية في المجالات التالية:

١٠٠٠ إطار السياسة الاقتصادية الكلية؛

٢٠٠١ تعبئة الموارد البشرية وتنميتها في أقل البلدان نمواً؛

٢٠٠٢ تنمية القاعدة الاقتصادية وتوسيعها وتحديثها (الزراعة والتنمية الريفية والصناعة التحويلية والهياكل الأساسية)؛

٢٠٠٣ تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً: تعبئة الموارد المحلية والخارجية؛

٢٠٠٤ الديون الخارجية؛

٢٠٠٥ التجارة الخارجية.

### الوظائف

١٠٠٠- سيضطلع الفريق، تحت الإشراف العام للأمين التنفيذي لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، باستعراض للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. وسيقوم الفريق بما يلي على وجه الخصوص:

(أ) تقييم نتائج برنامج العمل خلال التسعينات على الصعيد القطري؛

(ب) استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، خاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة؛

(ج) اقتراح تحسينات فيما يخص آليات تدابير الدعم الدولية والمؤسسات وأدوات السياسة العامة للتنفيذ على الصعيد القطري والصعيد الإقليمي؛

(د) إعداد تقرير موحد لتقديمه أثناء عملية التحضير للمؤتمر.

#### المدة

١١- سيتم الاستعراض خلال الفترة الممتدة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

### المرفق الثالث

### الزيارات الميدانية

اضطلع بعض أعضاء الفريق بمهام ميدانية في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية والآسيوية والسكندنافية، وذلك على النحو التالي:

١٠٠٠ آسيا:

- نيبال وكمبوديا

عضو الفريق: السيدة ميري شالينيري - هس مصحوبة بالسيد اشيش شاه (الأونكتاد)

٢٠٠٠ أفريقيا:

- أوغندا وإثيوبيا وغامبيا

عضو الفريق: السفير مايكل صامويل مصحوب بالسيد بانجي وايليلاران - اويينكا (الأونكتاد)

- موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو

عضو الفريق: السيد سيديبي سايدو، مصحوب بالسيدة سميرة شاكرا (الأونكتاد)

- بوتسوانا وليسوتو وزامبيا وأوغندا

عضو الفريق: سعادة السيد كويروندا - روهيمبا

- أوسلو، النرويج

عضو الفريق: الدكتور دجاست فالاند

-----